بناء جيل الصناعة المالية الإسلامية
«رؤية متكاملة»

د. محمد قراط

أستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة القرويين

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد:

فإن صناعة جيل نافع يحقق مقتضيات الاستخلاف وتعمير الكون ضرورة واقعية وفريضة شرعية على كل المستويات ومنها مستوى المالية الإسلامية، لما لها من تأثير كبير على واقع الناس، ومن البدهيات في مجال الصناعة هو اعتماد التخطيط وتوفير مواد الصناعة، إضافة إلى العمل المتقن، حيث لا مجال للصدف ولا للعشوائية والعبثية، وإلا صار الجيل كاملًا وسائل للإفساد يتلبس به الإثم في الدنيا والآخرة، خاصة في ظل عالم له نظرة للإسلام لا تتسق مع الحقيقة، ولا يترك هذا العالم فرصة للمسلمين من تصدر أي مشهد، ولكن يمكن فرض جيل يذود عن المالية الإسلامية ويكافح دونها، إذا ما تمكن فعلًا من أدوات البناء وأصبح متميزًا، وهذا يستدعي بناء نظرية متكاملة قابلة للتطبيق، وهذا ما نسعى إلى بسطه من خلال المسائل الآتية وذلك بعد تمهيد مفاهيمي.

التمهيد المفاهيمي.

في هذا التمهيد سنتحدث عن طبيعة الاقتصاد الإسلامي الذي تعتبر المالية الإسلامية جزءًا منه، حيث لا يمكن الحديث عن بناء جيل صانع للمالية الإسلامية، إلا إذا تكشفت لنا حقيقة المالية الإسلامية وتبينت مقاصدها الأساسية.

وفي هذا التمهيد ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الاقتصاد الإسلامي بين العلمية والنظام والمذهبية.

لتبين مدى علمية الاقتصاد الإسلامي نحن نحتاج إلى تعريف للعلم إفرادًا لحصر عناصره للنظر بعد ذلك في مدى انطباقها على مضامين الاقتصاد الإسلامي التي تحتاج أيضًا إلى إيضاح؛ فالعلم هو عبارة عن مجموعة من المضامين الفرعية، أو مجموعة قواعد تنظم الفروع وتجمعها وتضبطها، بينها مناسبة واضحة تحقق في مجموعها تصورًا عامًا

ينتج عنه منافع على مستوى العمل بها. ولها منهج معرفي خاص في بعض الجزئيات ومشترك في جزئيات أخرى.

وهذا التعريف ينطبق على كل العلوم بمختلف أنواعها ودرجاتها، فإذن يمكن القول: إن الاقتصاد الإسلامي يتضمن حتمًا أحكامًا شرعية تكليفية أو وضعية متعلقة بأفعال المكلفين من الجواز وعدمه وما وضع لهما ومن ذلك ما يرتبط بالكفاف والكفاية والموارد الطبيعية وغير الطبيعية وطرق التنمية وتوفير الحاجيات وكذا ما يتعلق بوظيفة الدولة ووظيفة الأفراد والتكامل بينها وغير ذلك من الأمور التي تحكمها قواعد خاصة ومجردة. وبما أن الأمر كذلك فإنه يصلح لأن يطلق عليه علم الاقتصاد الإسلامي.

حتى من وجه آخر فإن لفظ العلم يعني وجود تعلق العالم والمعلوم في الذهن تكون صورة تؤدي إلى تصديق عملي ينتج آثارًا. وهذا الذي يسمى بالعلم الحصولي: هو بحصول صورة الشيء عن المدرك ويسمى بالعلم الانطباعي أيضًا لأن حصول هذا العلم بالشيء إنما يتحقق بعد انتقاش صورة ذلك الشيء في الذهن لا بمجرد حضور ذلك الشيء عند العالم.

وعليه فإنه لنا أن نعرف الاقتصاد الإسلامي بالتعريف الآتي:

هو علم يهتم بدراسة تحليلية لحال سلوك الفرد المسلم في المجتمع، من حيث طبيعة استخدامه للموارد الاقتصادية، وطريقة الاستفادة منها في إنتاج السلع والخدمات إشباعًا لحاجات الناس، وتحقيقًا لمصالحهم في الدنيا والآخرة، بتوازن بين الرفاه والغنى والعدل والعدالة الاجتماعية.

ويبقى السؤال إذا كان الاقتصاد الإسلامي علمًا فهل ينطبق عليه كونه نظامًا؟

الجواب نعم وهو مأخوذ مما ذكر سابقًا، ومن ثم فنعرف الاقتصاد الإسلامي بوصفه نظامًا بأنه: عبارة عن مجموعة من القواعد والضوابط والأحكام المترابطة والمتناسقة التي تتضمن مقاصد وعللًا، والمنصوص عليها في الوحي أو المستنبطة منه لتحقيق مقاصد عامة وخاصة في الدنيا والآخرة، من أجل الإسهام في تعمير الكون وفق مقتضيات وظيفة المسلم في الحياة.

وبهذا يمكن لنا أن نقول: إن الاقتصاد يجوز وصفه بصفة المذهب لأن المذهب الإسلامي يقوم على مقومات، تبين الطريقة والمنهج المتعلق بفن توزيع الثروة، وهذه المقومات يجب اعتبارها والسير في هداها، وحينئذ حق إجمال أركان المذهب الاقتصادي الإسلامي في ثلاثة هي:

1. اعتبار مبدأ تعدد الأشكال للملكية، فهناك ملكية الأفراد وملكية العموم في إطار من التوازن والتوافق في الاستخدام والوظائف، وفي إطار القيم الأخلاقية، فضلًا عن كون المال يجب أن يكون متقومًا شرعيًا.
2. اعتبار مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية، وهي حرية نابعة من حرية الإنسان الذي يستطيع أن يمارس أفعالًا عديدة من أجل الوفاء بحاجاته المختلفة مما أحله الله من الطيبات وما سخره له، فكل ما يكتسبه الإنسان وفق ضوابط أخلاقية واجتماعية وإيمانية فهو محمي لا يجوز التعدي عليه أو غصبه.
3. اعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يربط بين الناس ترابطًا إنسانيًا واجتماعيًا، ويضيق من التفاوت الطبقي، ويحقق الكفاية في المعيشة من خلال وسائل عديدة التي ورد بعضها في أجوبة أخرى.

المسألة الثانية: الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي.

في البداية لا بد من التنبيه على أن وجود فوراق لا يعني عدم وجود توافق، وعليه فإنه إذا كان الأمر متعلقًا بالإجراءات الفنية وبعض الخدمات والأساليب العلمية المعاصرة في التوثيق والتحليل، فقد لا يكون ثمة فوارق كبيرة، ومن المعلوم أنه لا مانع في الإسلام من الاستفادة من تجارب ناجحة وعلوم عصرية مفيدة، ما دامت منضبطة بقواعد الشريعة، أما إذا كان الحديث عن المرجعية وعن الخصائص والمقاصد والضوابط فيوجد فرق واضح؛ فالاقتصاد الإسلامي مستمد كما سبق من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع والقياس وغيرها من مصادر الشريعة، ففي القرآن عشرات من الآيات تتحدث عن الاقتصاد الإسلامي، والسنة فيها مئات من الأحاديث، يضاف إليهما الإجماع والقياس والاستحسان وسد الذرائع والاستصحاب والعرف والمصلحة

المرسلة... وما تركه العلماء المجتهدون من أصحاب المذاهب الإسلامية المختلفة على مر العصور، بينما الفكر الاقتصادي الغربي يعتمد على مرجعية العقل وحدها. كما أن الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة وهي المسألة الثالثة.

المسألة الثالثة: أهداف الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية.

للاقتصاد الإسلامي عدة أهداف:

أولًا: تحقيق حد الكفاية المعيشية: ولهذا فقد فرض الإسلام موارد معينة كالزكاة، وحفز على الصدقات لتساعد في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم، وأوجب تدخل الدولة لتوفير بيئة مناسبة للعمل.

ثانيًا: التوظيف الأنجع والمناسب لكل الموارد الاقتصادية من خلال عدة أمور منها:

- إنتاج الطيبات من الرزق وعدم إنتاج السلع أو الخدمات الضارة والمحرمة.
- التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حفظ مقاصد الشريعة.
- عدم المبالغة في إنتاج السلع الكمالية، درءًا للوقوع في الإسراف وتجنبًا للنقص في الكفاءة الاقتصادية.

ثالثًا: تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل وهو ما يحققه النشاط غير الربحي (مثل الزكاة والوقف وباقي التبرعات). حيث ينكر الإسلام بشدة التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، بحيث تستأثر فئة قليلة بالجزء الأكبر منه، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية التي لا تستطيع ضمان تغطية حاجاتها الأساسية؛ وفي ذلك في المفاسد ما لا يحصى، يقول تعالى: «مَا أَفَاء اللهُّ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَينَ الأَغنِيَاء مِنكُم»[1]

ووفق هاته المقاصد فإنه يجدر ذكر مقاصد وأهداف المعاملات المالية، وهي على الشكل الآتي:

- تنظيم حياة الناس، وتلبية حاجاتهم التي تقتضيها حياتهم من المأكل والملبس

(1) سورة الحشر: 7.

والشراب.

- احترام الملكية الخاصة للمال وربط التملك بالاستهلاك أو الاستثمار أو التبرع.
- السعي للغنى المنضبط والكفاية في المعيشة.
- ضبط المعاملات المالية بأحكام الشريعة.
- تحريك النقود والحث على إنتاج المال وكسبه.
- تعمير الكون، وتحقيق وتوفير مقتضيات الاستخلاف.
- نشر ثقافة التعاون والتكامل بين الناس، إضافة إلى محاربة البخل والشح، والتحذير من الافتتان بالمال والطغيان بسببه.
- تطبيق مبادئ الإحسان والألفة والمعاملة الحسنة.
- انتفاع كل الأطراف بالعدل في المعاوضات. واعتبار العدل أساس كل المعاملات.
- السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة وحسن استغلال الموارد المتاحة وتنويع الإنتاج وفق حاجات الأمة.
- المحافظة على البيئة ومكوناتها.
- عدم نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي من الإفساد.

هذا، فإنه يحق لنا أن نتخيل مبدئيًا وباعتبار الآثار المتخيلة ونحن نبحث مقتضيات شرعية تذم التقصير في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي بجميع أشكاله ومستوياته يصلح لأن يدخل ذلك في مواطن الفساد والإفساد التي نهى عنها الإسلام نهيًا بليغًا. حيث ذلك يفتح الباب للأنانيين ولثقافات أخرى فاسدة وهذا ما ينطبق عليه قوله تعالى: «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لَا يُحِبُّ الفَسَادَ».[2]

فوجه الدلالة من الآية الكريمة: هو أن عدم نشر الصالح يعني حرمان الناس من مصلحة متوقعة، وذلك إسهام في الفساد باعتبار الضد، فعدم جلب المصالح هو جلب للمفاسد، وهو ما يعني تعمدًا من المتقاعس لحصول الفساد، وربنا جل سلطانه ينهى عن إتيان الفساد بقوله: «وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ»[3]

ولتحقيق هاته الأهداف نحتاج إلى جيل يتحمل تحقيقها على نحو أمثل ونافع وهادف

(2) سورة البقرة: 205

(3) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي، 1/ 393.

من خلال توافر جملة من المرتكزات.

المسألة الرابعة: مقتضى العلم العام والتخصصي.

لا يمكن تخيل حصول هذا الجيل المنشود إلا بوجود المعرفة الحقة، لأن العلاقة بينهما علاقة تلازم، فالصناعة تحتاج إلى العلم، فتكوين الشخصية المقصودة لا تكون إلا بالعلم والمعرفة. غير أن العلم في الإسلام «إنما هو علم في حضانة الإيمان، فالعلاقة بينهما علاقة التواصل والتلاحم لا التقاطع والتنافر، علاقة التكامل لا علاقة التعارض»[4]، ولهذا فإن من «كمال الإنسان في أن يعرف الحق لذاته والخير لأجل العمل به»[5].

وعليه، فإن العلم هو الذي يجعل التفكير في طريق قويم من أجل الوصول إلى المقصود، قال (ديل كارنيجي): «إن أفكارنا هي التي تصنعنا، واتجاهنا الذهني هو العامل الأول في تقرير مصائرنا[6]»، ولذلك يتساءل (إيمسون) قائلاً: «نبّئني ما يدور في ذهن الرجل أنبئك أي رجل هو. نعم، فكيف يكون الرجل شيئًا آخر غير ما يدل عليه تفكيره.[7]» فالحياة المتحضرة المتقدمة لا تستقيم إلا بالعلم والقراءة لأنه هو مفتاح الإصلاح الشامل للدنيا والآخرة؛ إذ لا يصلح التصور العقدي لله تعالى وللكون والإنسان إلا بعلم راسخ وإدراك تام، ولا تصلح الحياة وتستقيم نظمها وأحوال الناس فيها إلا بعلم وفير وإبداع عظيم[8]

غير أن العلم المنشود هنا والذي يعتبر ركيزة في بناء جيل لصناعة المالية الإسلامية يتمثل في الآتي:

مراعاة التخصص

التخصص في المالية الإسلامية مهم، حيث قضاياها كبيرة ومعقدة ومركبة؛ وليس كل الناس مؤهلين لخوض غمار مشتملاتها وبيناتها؛ فمراعاة الفروق الفردية بين الناس مسألة في غاية الأهمية، فكلٌ مبدع فيما يقيمه الله فيه، وذلك راجع إلى طبيعة التعلم

(4) في الطريق الى الله الحياة الربانية والعلم يوسف القرضاوي، 70.

(5) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي1/ 33

(6) جدد حياتك،ص: 115.

(7) نفسه 115.

(8) دروس في السيرة العليمي، ص:47

والوعي والمقومات الذاتية التي خلقها الله وهي متفاوتة.

مبدئية تنوع المعرفة

التخصص لا يعني تفريخ جيل صانع صناعة سليمة للمالية الإسلامية، عبارة عن حاسوب يعطي لك المعلومات التي نسخت فيه، بل التخصص يقتضي بنيانه على علوم عامة ومتخصصة أيضًا، حيث صناعة المالية الإسلامية تقتضي عقولًا اغترفت من العلوم المختلفة، لأن المالية الإسلامية متعددة الاستعمالات ومتعددة المرتكزات والمجالات.

استثمار المواهب

ومما يدخل في قضية العلم والارتقاء به إلى درجة تسهل من عملية صناعة الجيل هو استثمار المواهب من بداية النشأة، وذلك يعني كشفًا مبكرًا للطاقات الكامنة في نفوس الناشئة الدالة على نبوغه وتأهله.

وهذا يتطلب ما يلي:

أولًا: البدء بالنشأة في مناهج التعليم.

إن أردنا ترسيخ ثقافة الجودة والإتقان في العمل والإبداع لبناء جيل صانع للمالية الإسلامية، فإن البداية تكون من الطفولة في مراحلها الأولى، لأن التربية هي«إعداد المرء ليحيا حياة كاملة منظمًا في تفكيره ماهرًا في عمله متعاونًا مع غيره يجيد العمل بيده»[9]، والحكمة في ضرورة التركيز على الطفولة هو أن الطفل حينئذ صفحة بيضاء تملأ بالقيم ورفع الهمة وبناء الشخصية، فكان اهتمام الإسلام قائمًا على هذا النحو فأكد «على بناء الشخصية المتميزة وأكد في رعايتها وإعدادها إعداداً سليمًا»[10]

ثانيًا: إعداد برنامج تعلمي يدخل فيه دور الأسرة لتحقيق التكامل.

التأمل في قوله صلى الله عليه وسلم:«كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو

(9) ينظر: أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، ص: 25 بتصرف.
(10) صناعة النجاح، ص: 63.

ينصرانه أو يمجسانه»[11] يدل على سبق تربوي خطير في تأكيد أثر البيئة الأسرية في التربية وتحميل الوالدين مسؤولية رعاية وتنشئة أبنائهم وتحملهم لتبعات أي خطأ أو تقصير أو إهمال [12]

وعليه يلزم ربط دور الأسرة بالتعليم في المدارس والمعاهد لما فيها من المضامين العلمية والتربوية والتطبيقية ما يساعد على بناء الجيل المنشود.

ثالثًا: ربط النشأة بواقع البيئة.

الإنسان ينشأ متأثرًا ببيئته التي يعيش فيها؛ حيث أجمع رجال التعليم وخبراء التربية على أن الإنسان يولد على فطرة التوحيد الخالص، وأن للبيئة التي ينشأ فيها، والمجتمع الذي يتربى فيه دورًا أساسيًا في إبراز توجهاته وتكوين شخصيته،[13] والبيئة أحيانًا قد لا تساعد على بناء جيل نافع وهذا يستدعي توفير المعرفة التي تخفف من تأثير البيئة الفاسدة لتحقيق ضمان أحسن لبناء الجيل.

فبناء الإنسان لتحقيق عمل نافع لدينه ودنياه وآخرته يحتاج إلى بيئة مناسبة،[14] لأن «من عوامل التحضر عامل البيئة الطبيعية وهي مسرح التحضر، فعلى الأرض يكون استقرار الإنسان ومن مرافقها يرتفق لاستيفاء حاجاته وتنمية أساليب حياته، وبطبيعة المناخ الجغرافي يكون نشاطه محكومًا انبساطا وانقباضًا» [15]

رابعًا: التكوين المستمر.

الطموح للمستقبل وتنشئة الجيل الذي نسعى إليه في المالية الإسلامية يعني الاستمرارية في البناء والتكوين، لأن قضياها تتطور وتؤثر في تغير الأحكام الشرعية المتعلقة بها، والسعي للإنجاز الملموس يقتضي مواكبةً وتطورًا ملحوظًا في الاهتمامات وفي السلوكيات.

(11) أخرجه البخاري، رقم (1319)، ومسلم، رقم (2658)

(12) أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، ص:55.

(13) العمل والقيمة، ص: 36.

(14) انظر: تنمية الفطرة الإدارية، محمد فتحي 10.

(15) فقه التحضر، ص: 29.

خامسًا: تحرير العقل من القيود التي تُكبِّلُه وتحجر عليه.

إن تحرير العقل من التعصب والتقليد الأعمى وحب التكاسل والتقاعس والاتكالية مما يوافق عليه الدين الذي جاء لتخليص العقل من براثن التقاليد، فالإسلام يكره التقليد الأعمى، فالتبعية في التفكير في بعض الأحايين مذمومة، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لاَ تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلاَ تَظْلِمُوا»[16] وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِالنَّهْيِ عَنْ التَّقْلِيدِ الْمُجَرَّدِ حَتَّى فِي الْأَخْلَاقِ فَضْلًا عَنْ الِاعْتِقَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ، وكيف يكون الحال في العمل المبني على التسابق والتنافس.

إضافة إلى استغلال طاقات العقل، وحسن تفعيلها وتوجيهها لما ينفع الناس في مجال المالية الإسلامية.

سادسًا: الاهتمام بالتكنولوجيا.

عالمنا اليوم لا يعترف بشيء أكثر من اعترافه بالتكنولوجيا، فهي مسألة في غاية الأهمية، وعليه فإنه لا بد من تنشئة المسلمين على التكنولوجيا لأنها توفر الجهد والطاقة وتتميز بالدقة العالية وتساعد في التفكير السليم وتعتبر أداة فعالة لبناء الجيل المنتج.

المسألة الخامسة: صفات جيل صناعة المالية الإسلامية.

للجيل المنشود صفات نتصورها فيما يلي:

أولًا: التربية الروحية لجيل المالية الإسلامية.

إنه لا يمكن أن نبني جيلًا متميزًا بدون تربية روحية سليمة، لأنها «هي التي ترسم المعيار الصحيح لتنمية مختلف الشخصية الإنسانية تنمية شمولية، فهي مصدر هداية العقل بالإيمان بالله عز وجل وتوحيده وصفاء النفس بسكينتها وطمأنينتها وتزكية الأخلاق بالتحلي بالفضائل والقيم والمثل العليا».[17]

(16) سنن الترمذي: باب ما جاء في الإحسان، رقم: 2007.
(17) أسس التربية الإسلامية،ص: 327.

ثانيًا: بث الفطرية في الجيل المنشود.

إن الفطرة هي صفة يتصف بها كل موجود في أول زمان خلقته[18]، وهي مخلوقة للسكينة والطمأنينة ولا تتوانى في البحث عن الهدوء ومتهيئة دومًا لكل ما ينفعها ويحقق سعادتها، والسير في غير هذا هو منهج مذموم يؤدي إلى فساد مبين، والفطرة في تكوينها وحقيقتها تنافي ذلك كله، فحيث ما «عرف بالعقل أنه من صالح الحياة الإنسانية كان مطلوبًا شرعًا، وما عرف أنه من المفاسد كان منهيًا عنه لا يقرر الشرع بذلك بلسان الأمر والنهي ولكنه يعتمد فيه على إدراك العقول الصحيحة والفطرة السليمة للمصالح والمفاسد»[19]، فالدين في الإسلام بما يحتويه من أوامر ونواه ومنها ما يتعلق بالمالية الإسلامية مرتبط بالفطرة والانسجام مع الإنسان، وفق حركة من الإنسان تتغيا تحقيق مقاصد الشرع، ولا من سبيل لتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال حتى ننجح في بناء مجتمع متماسك وآمن.

ثالثًا: ربط الجيل بعبودية الله.

لقد خلقنا الله في هذه الحياة لهدف تحقيق عبودية الله عز وجل، قال تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ، مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ»[20]، وذلك من خلال عمارة الكون والأرض، يقول تعالى:«... هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ» [21]، ومن هنا ينبغي تأسيس جيل يرتكز فكره وعمله على هذا البعد وعلى فلسفة الوجود بالمفهوم الإسلامي في أبعاد مفهوم خلافة الإنسان لله في الأرض.

رابعًا: بناء الشخصية المسارعة للخير والمسابقة إليه.

هاتان الصفتان أصلٌ ضروري في تحقيق جيل راشد ورائد، له شعور النفس التواقة للخير المبادرة له بانية لصناعة راشدة استجابة لخطاب الله تعالى في وصف المؤمنين:

(18) الكليات، الكفوي، ص: 697.
(19) ومضات فكر، محمد الفاضل ابن عاشور، ص: 133.
(20) سورة الذاريات: 56-57.
(21) سورة فصلت: 61.

«أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ»[22]، وتلبية لأمر الله تعالى الذي حث على المسارعة و المسابقة، فقال: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»[23]وهذا الشعور هو الذي يكون مبدأ الثقة التامة في النجاح ويؤدي إلى تحقيقه.[24]

إن الشخصية المسارعة والمسابقة للخير تقتضي تمتعها بالشجاعة والغيرة ووضوح المقصد، لأن المسألة لا تكمن في «غياب اليأس وإنما هي بالأحرى القدرة على التحرك قدمًا على الرغم من اليأس».[25]

خامسًا: إنسانية الجيل تصورًا وعملًا.

من المقاصد الأساسية لإتقان العمل إسعاد الناس والإسهام في توفير ما يحتاجون، وهذا أمر من صميم ديننا الحنيف، لأن المجتمع» الإسلامي بإيمانه بالله هو مجتمع إنساني ويظل مجتمعًا إنسانيًا[26]، فالعقيدة عندما تتغلغل في نفس الإنسان المسلم فإنها تحرره من الأنانية وحب المال وحب الذات، بل تجعله يضحي بنفسه من أجل غيره[27].

وجود بُعد إنساني في التنظير المالي الإسلامي يبعد الأنانية والغرور لنصبح أمام مسلم له شعور يقظ حي يرى أنه مسؤول عن الأفراد من أقربائه وقبيلته ومجتمعه بل والناس أجمعين، إنها فلسفة منطقية فطرية استشعرتها حتى الذهنيات التي لا تدين بدين الإسلام، يقول الكاتب زيك زيكلر وهو يقرر قاعدة ذهبية يقول: يمكنك أن تحصل على كل ما تريده في الحياة ما دمت تساعد الكثير من الآخرين في الحصول على ما يريدون.إن قيمة التوافق أن يكون هناك نوع من التبادل ناتجًا عن التفاهم والتعلم والتواضع.[28]

وإذا كان هذا التعاون واعتبار الإنسانية لصالح الناس عامة، فيكون للمسلم أشد وأقوى، لأن الرابط أقوى وأعمق، إن الأخوة والتآخي بيئة ومناخ للإبداع والإتقان،

(22) سورة المؤمنون: 61.
(23) سورة آل عمران: 133.
(24) ينظر: كيف تحقق النجاح والشخصية الجذابة، سامي محمود، ص:22.
(25) شجاعة الإبداع، روللو ماي، ترجمة فؤاد كامل14.
(26) المجتمع الإسلامي وأهدافه، محمد البهي، ص:8.
(27) راجع: أثر العقيدة في حياة الفرد والمجتمع،ص: 82.
(28) صناعة النجاح، ص: 49.

وهذا يعني أن «من أهم سمات المجتمع الإسلامي ظهور معنى التكافل والتضامن فيما بين المسلمين بأجلى صوره وأشكاله»[29].

المسألة السادسة: بناء جيل صناعة المالية الإسلامية بين حافزين: أكبر وكبير.

أولًا: الحافز الأكبر: مقصد الآخرة.

من المقاصد التي يقصدها الباحث والمشتغل بالمالية الإسلامية وهو يعمل عملًا فيها أن يحقق من الحسنات ما ينفعه يوم القيامة، ولا يخفى أن العقيدة بينت لنا أن هناك حسابًا وهناك كتاباً تسجل فيه كل الأعمال، والقرآن يقول: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»[30]، وأن الربوبية بما فيها من تحديد الأجل تدلنا على أن إقامة الإنسان المصيرية هي: «إقامته الثانية تلك التي تبتدئ من حين انتقاله من ظلمة رحم أمه إلى نور الدنيا وتستمر إلى حين دخوله القبر»[31]، فالله يذكر «الإنسان بالآخرة والبعث والحساب والجزاء ليكون ذلك معينًا له في ضبط شهواته والالتزام فيها بالحدود التي رسمها الله، والتي لا يعلم سبحانه أن في داخلها الأمن والأمان والفلاح ويعلم سبحانه كذلك أن الالتزام بها هو الذي يرفع النفس البشرية ويطهرها ويعينها على عمارة الأرض بمقتضى المنهج الرباني»[32] وهو المنهج الذي يحيي القلوب ويوقظ العقول لأن الإيمان «بالآخرة وما يتم فيها من جزاء يبعث الحيوية واليقظة باستمرار في أن تؤدي الخلقية الدينية وظيفتها من العمل طبق ما آمن به الإنسان[33]»، فكان الإيمان بالجزاء الأخروي باعث الحيوية في هذه الخلقية هو العامل في استمرار حركتها نحو أهدافها[34]، وأني لأكاد أجزم بأن «مصالح العالم إنما تنتظم عند الإيمان بالصانع والبعث والحشر إذ لو لم يحصل هذا الإيمان لوقع الهرج والمرج في العالم»[35]، لأن الاستحضار للآخرة هو تحقيق لمراقبة قوية، والعقيدة الإسلامية تؤدي إلى ذلك، لأنها تخاطب العقل والشعور

(29) فقه السيرة، للبوطي، 153.
(30) سورة التوبة: 105
(31) إدارة الوقت بين التراث والمعاصرة،ص: 153.
(32) واقعنا المعاصر، محمد قطب:،ص 136.
(33) المجتمع الإسلامي وأهدافه، محمد البهي، ص: 10.
(34) المجتمع الإسلامي، وأهدافه نفسه، ص: 22.
(35) مفاتيح الغيب، 2/ 80.

والوجدان، وهو ما يقوي من العمل ويصل لدرجة الإحسان.

ثانيًا: الحافز الكبير: الريادة المبدعة.

إن المسلم خلق ليكون الأحسن والأفضل بعمله، ووفر الله له كل الوسائل الممكنة التي ينطلق منها لتحقيق مقتضيات وظيفته لنيل رضا الله وهو القوة التي تدفعه ليكون أنموذجًا رائدًا بناء على علم حقق له الكفاءة المطلوبة، والتي جعلت له الرؤية واضحة يبني عليها ليصل إلى مقصوده في خدمة المالية الإسلامية.

والأمر ينبغي أن يكون فيه حضور التطلع من هذا الجيل الراشد لتحقيق الإبداع، لأن المبدع «إنسان يسعى إلى الغد ويتعامل مع المستقبل ويتسلح بعقل أهم ما يميزه تلك المقدرة على مواصلة الاتجاه والرحيل مع المبدع إلى القادم من الأيام»[36]، واضعًا الخطط للتحرك المستقبلي الذي تشوبه شوائب متعددة، متوكلًا على الله مستشعرًا توفيق الباري جل سلطانه.

إذن، الذين أرادوا أن يسطر التاريخ أسماءهم ليكونوا روادًا في مجال المالية الإسلامية، وأن يدخلهم الله في رضوانه، فإنه لابد «أن يتقنوا مهارة الطموح والصعود إلى القمة من خلال رؤية مشرقة ترنو بإشعاع الأمل طموح يقفز به إلى أعالي القمم طموح الأول دائمًا، والتخطيط ضرورة حتمية لبلوغ أي إنجاز كبر أو صغر»[37]، لأنه عملية تحديد الأهداف وإيجاد الطرق الموصلة إليها، حيث لا يتوهمن واهم أن يصل الإنسان إلى درجة الإتقان في حركاته كلها بدون أن تكون نظرته مستقبلية طموحة؛ فالنظر القاصر الضيق لا تأثير له ولا اعتبار.

ومن المؤكد أن الله أعطانا «قدرة العقل البشري على البحث والتحليل والاستدلال والقدرة على الاكتشاف»[38]، وهو الأمر الذي نستثمره في تحقيق التميز والسعي إليه في كل المجالات ومنها مجال المالية الإسلامية.

إن التشجيع الإبداعي في المالية الإسلامية من السنن الحسنة التي تعود على صاحبها

(36) سيكولوجية الإبداع، ص:133

(37) إدارة الوقت بين التراث والمعاصرة، 294

(38) أيقظ قدراتك واصنع مستقبلك، ص: 10

والمجتمع بالخير العميم في الدنيا والآخرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ،...»[39]. إن المسلم يتعلم قيمة الإبداع وحب التميز من صفات الله تعالى.

وهاته الريادة التي تعتبر حافزًا كبيرًا مبنية على أركان كثيرة:

1 - التفاؤل.

إن «التفاؤل قوة نفسية إيجابية فعالة ينظر صاحبها إلى الغد بابتسامة أمل ويسير إلى الغاية المرجوة بروح الإداري الشجاع وبنفسية العزيز المنتصر»[40].

فهو كفيل ليحقق المقصود وليبعد الهوان والضعف النفسي، ولنيل نصر الله وتثبيته سبحانه وتعالى، «فنصرة دين الله هي الشرط، وجزاؤه نصر المؤمنين وتثبيت أقدامهم»[41]

والمسألة لا تدل على فتح اختيارات للإنسان على اعتبار أن الواقع يدلنا على أن الإنسان الذي تنضب أهدافه في الحياة يفقد بالتالي صحته النفسية، فإذا لم يجدد أهدافه أو قل إذا هو استنفد أهدافه في الحياة، فإن اليأس يحل لديه محل الرجاء، ويحل الشقاء محل السعادة ويحل المرض النفسي محل الصحة النفسية. [42]

2 - شرط إحياء القلب.

لا يتخيل إيجاد من يصلح لحمل أمانة المالية الإسلامية إلا من توفر على تزكية النفوس التي لا فلاح بغيرها، لأن «النفس إذا كانت زكية طاهرة مهذبة الأخلاق فينبغي أن يسعى بحفظها وجلب مزيد القوة إليها وإن كانت عديمة الكمال فينبغي أن يسعى بجلب ذلك إليه»[43]، ولقد جعل القرآن من مهمة الرسول الأساسية التزكية مع تلاوة آيات الله وتعليم الكتاب والحكمة، من أجل أن يتحلى المؤمن بشعور طيب وبإحساس

(39) صحيح مسلم- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ، رقم:69

(40) تنمية الفطرة الإدارية، ص: 42.

(41) المنهج التربوي للسيرة النبوية، منير محمد الغضبان،ص: 2/ 130.

(42) الشخصية الناجحة،ص: 29 بتصرف قليل.

(43) مختصر منهاج القاصدين، ابن قدامة المقدسي، تعليق شعيب الارناؤوط وعبد القادر الارناؤوط،ص: 154.

قوي، وذلك يؤثر لا محالة على سلوك المسلمين، لأن صفاء النفس «إلى جانب نقاوة الضمير وطهارة الوجدان قرينة بتحرير العقل من كل الأهواء والقيود».[44]

هذا، وإنه لا يعقل أن نتصور أن يتقن الإنسان عمله في المالية خصوصًا وأن يبدع فيها ويصير رائدًا بدون أن يتمتع بقلب حي وشعور صادق ونفس مطمئنة، فالإرادة القوية هي التي تولد العزم والثبات للسير قدمًا في إتقان العمل.

المسألة السابعة: مرتكزات منهجية في صياغة المالية الإسلامية.

أولًا: إبراز المعاملات المالية وموافقتها للفطرة القويمة.

إن هذا الأمر نراه مهمًا، لأن الربط بينهما هو وسيلة إقناعية مؤثرة تضمن لنا القبول والتطبيق، والفطرية تدل على أن المرء ينبغي أن يشعر في ظلال الشريعة حين تطبيق المالية الإسلامية بالراحة والسَّكينة، ولا يعيش في ضلال وشكٍّ وحيرة، فعدد من قضايا المالية التقليدية تخالف الفطرة وتناقض العقل. فالشريعة باتساقها مع الفطرة ضرورة حياتية لا تستقيم حياة الإنسان بدونها؛ فأحكام المعاملات المالية ليست غريبةً عن الفطرةِ السليمة ولا مناقضةً لها، بل هي على وفاقٍ تامٍّ وانسجامٍ كاملٍ معها.

ثانيًا: ربط المالية الإسلامية بالعقيدة.

الأعمال بدون بنائها على العقيدة هي أعمال لا قيمة لها ولا اعتبار، وبالعقيدة ينال المؤمن توفيق الله في الطاعات، يقول تعالى: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً»[45]

من أجل أن نحول المالية الإسلامية إلى سبب لتحقيق السعادة فإنه لن يتأتى ذلك إلا ببنائها على العقيدة، وهي السبب الأعظم للسعادة والأمن المادي، يقول تعالى: «الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ» [46]

فالعقيدة إضافة إلى ذلك تدلنا على أن أصل المال من الله، يقول الله تعالى: «وَلله مَا

(44) القرآن أصل التربية، ص: 110.
(45) سورة النحل: 97
(46) سورة الأنعام: 82

فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ» [47]وقال تعالى أيضًا: «وَآتُوهُم مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُم» [48]ونحن المسلمين مستخلفون فيه، قال تعالى: «آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ»،[49] ثم إن الذي يرزق ويحمي الملكية هو الله، كما أن هناك ربطًا بين وفرة الرزق وتسهيل أسبابه، وبين قوة العقيدة والالتزام، قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»[50] كما نؤمن أن الرزاق هو الله وإذا كان الله قد سخر بعضنا لبعض، فإنه من رحمته ولطفه قد سخر لنا أيضًا الأرض بما فيها حتى نستطيع الاستفادة منها وما فيها من الخيرات والطيبات، فالمسلم عليه أن يسعى لطلب الرزق.

كما يجب على المسلم أن يرضى بما يصيبه ولا يضجر، فإذا ربح في تجارته فإنه يشكر نعمة الله عليه، وإذا خسر أو أصابته مصيبة من سرقة أو حريق فإنه يرضى ويصبر، وهذا هو سبب اطمئنان المؤمن.

ثالثًا: ربط المالية الإسلامية بالأخلاق.

الخُلق هو حال النفس، بها يفعل الإنسان أفعاله بلا روية ولا اختيار، والخلق قد يكون في بعض الناس غريزة وطبعًا، وفي بعضهم لا يكون إلا بالرياضة والاجتهاد[51]. فتنويع الأخلاق إلى هذه الثنائية الواقعية، هو بالنظر إلى تعلق النفس الإنسانية التي يترجمها سلوك الناس العملي.

فمن المعلوم أن الإسلام جاء لهذه الغاية العظمى وهي غاية نشر القيم في المجتمع، وقد ربط بين الإيمان والخلق بخيط واضح لا غنى عنه، يقول صلى الله عليه وسلم: «إنَّ أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا» [52]

من هنا حق علينا القول: إن النظر الإسلامي يعتبر صياغة المجتمع الإنساني صياغة

(47) سورة النجم: 31

(48) سورة النور: 33

(49) سورة الحديد: 7

(50) سورة الأعراف: 96

(51) تهذيب الأخلاق، الجاحظ، ص:12.

(52) مسند أحمد، 12 / 364

أخلاقية تؤهله لتقديم الخدمة الحضارية للإنسانية مسألة جوهرية، وليس هذا مجرد كلام نظري أو دعوة مثالية بل على العكس من ذلك، فقد أوصى الله بالوصايا الثلاث: «بالتواصي بالحق، والتواصي بالصبر والتواصي بالمرحمة، [حتى] تكتمل مقومات المجتمع المتكامل قوامه الفضائل المثلى، والقيم الفضلى»[53]، ولعل هذه المطلوبات من مفردات المالية الإسلامية.

هذا، وإن الذين كتبوا في علاقة المالية الإسلامية بالأخلاق كثيرون منهم الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه: «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» و الدكتور رفيق يونس المصري في كتابه: «الاقتصاد والأخلاق» والدكتور سامي السويلم في كتابه الماتع: «مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي»، وخلاصة ما قاله الدكتور سامي السويلم: «إن الأخلاق يراعيها الاقتصاد الإسلامي ويعتمد عليها فهو يقوم على الحوافز الذاتية للفرد أولًا قبل التدخل الحكومي وهذه الحوافز الفردية والجماعية نابعة من الضمير الذي يدفع المسلم لمراقبة نفسه قبل مراقبة غيره اجتماعيًا أو قانونيًا ويدفعه لأن يتخلق بالعطاء والجود والإيثار بتوازن مع حب التملك والطموح في الغنى، ووفق توافق بين النشاط الربحي وغير الربحي، وهذه الصفة تجعل الاقتصاد الإسلامي إنسانيًا ونظامًا عالميًا يتخذ من الأخوة الإنسانية الأساس في بناء اقتصاد إسلامي نافع.»[54]

ومن المعلوم أن مفردات الأخلاق كثيرة في مجال المالية الإسلامية، منها: إتقان العمل، والرحمة مع المستهلكين، ووجوب الابتعاد عن الكذب والغش والتدليس في التجارة والصناعة، والبعد عن الجشع الذي يجعل صاحبه يسعى لربح فاحش وبوسائل محرمة. ثم إن الاقتصاد الإسلامي منضبط بأخلاقيات كمراعاة الحلال في الكسب، وهذا غير معتبر في الاقتصاد الربوي التقليدي.

إضافة إلى أن المالية الإسلامية تحتاج إلى الأخلاق للضبط، فالإنسان ضعيف جدًا، فلا بدّ من إرشاده قال تعالى: «إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الخَيرُ

(53) أضواء البيان، الشنقيطي، 9/ 144

(54) مدخل إلى اصول التمويل الإسلامي، ص:27

مَنُوعًا»[55]. وهو أيضًا يحبّ المال حبًا جَمًا قال تعالى: «وَتُحِبُونَ المَالَ حُبًا جَما» [56].

رابعًا: ربط المالية الإسلامية بتحقيق العدل للجميع.

لعل من الواضح جدًا للمسلمين أن من مقاصد الشريعة الأساسية تحقيق العدل للجميع، بمعنى أنه يجب أن يعيش كل واحد في الجماعة المعيشة الكريمة غير محروم ولا ممنوع، وقد وضع الإسلام أسسًا لتحقيق العدل على كل المستويات، وعليه فإن النظر في المالية الإسلامية من خلال عقودها وربطها بمقاصدها تجدها حتمًا محققة للعدل المطلوب.

ولنا أن نعلم علمًا قطعيًا أن كل معاملة يظهر فيه ظلم أو ضرر لطرفي التعاقد أو أحدهما أو المجتمع فستكون محرمة، وما تحريم الاحتكار والنجش والغبن وما إلى ذلك إلا لتأكيد عدلية المنتجات المالية الإسلامية.

المسألة الثامنة: عوائق بناء جيل راشد في المالية الإسلامية.

أولًا: العصبية.

تعتبر العصبية من أهم عوائق الريادة، وهو ما يرفضه الإسلام رفضًا قاطعًا، فإذا وجدت عصبية تعتمد المذهبية مثلًا أو فكرًا معينًا رافضًا لكل ما يرد من غير المسلمين أو التعصب لأشخاص، فلا يمكن تصور بناء جيل الصناعة المالية الإسلامية؛ فهي مالية شرعية تأخذ من المذاهب ووفق الأصول المعتمدة والمقاصد المرسومة، ويمكن أن تستفيد من كل الإنتاجات البشرية بعد الغربلة والتنقيح والتحقيق.

ثانيًا: تمركز التسيير في فئة معينة من المجتمع.

من المدلهمات التي تواجه بناء الجيل المقصود هو تمركز التسيير، ويعتبر عائقًا لبناء جيل الصناعة المالية الإسلامية، ولهذا «يجب توزيع المسؤوليات للتأكد من إتمام العمل بالعدل

(55) سورة المعارج: 19-21
(56) سورة الفجر: 20

والتساوي على كل العاملين وحسب تخصصاتهم»[57]، ولهذه المسألة قانون وأصل نبوي عظيم، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «كلٌّ ميسَّرٌ لما خُلق له»[58]،بمعنى أن لكل «فرد أن يعمل فيما يناسب قدراته وملكاته»[59].

وكثير من المشاريع في مجال المالية الإسلامية لو وضعت في أياد أمينة تعي قيمة المشروع، وترك المجال للخبراء والمتخصصين لحققت نجاحات عظيمة، لأن من العوائق الواضحة عدم وجود وعي كاف بالمشكل، فالإنسان يجب «أن يكون ملامسًا للواقع وللحقائق، وتعتبر زيادة الوعي هدفًا أساسيًا لكن كثيرًا من المسلمين لا يستوعب المشاكل التي يحياها الناس، ولا يبالي بموقف الشريعة منها خاصة في مجال الاقتصاد.

ثالثاً: عدم الواقعية و الانضباط في العواطف.

العامل في مجال من المجالات ومنه المجال المالي قد تسيطر عليه عواطفه وغرائزه لأسباب عديدة، فيحول العمل إلى غير المطلوب، فيحصل انحراف جلي في عمله، وذلك ما يرفضه الشرع رفضًا قاطعًا.

وعليه فإنه إذا ما أردنا تحقيق بناء حقيقي لجيل الصناعة المالية الإسلامية فلابد أن نعلمه كيف يضبط عواطفه الممتدة لمجالات مختلفة، فالإسلام لا يطلق العنان للعواطف، بل يقوِّمها ويسمو بها، ويوجهها الوجهة الصحيحة، التي تجعل منها أداة خير وتعمير، بدلًا من أن تكون معولَ هدمٍ وتدمير. «وقد حذر القرآن الكريم إتباع الهوى والميل مع العواطف والرغبات وإغفال الحق في غير موضع من كتاب الله، مبينا أن اتباع الهوى يؤدي بالضرورة إلى نقيض الحق وهو الضلال، فقال تعالى «فَإِن لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُم»[60].»[61]، لأن القرآن يريد تكوين شخصية مسلمة منضبطة بحدود الإسلام في العمل والسلوك والفكر، «وذلك أن كل شيء في الإسلام هو للتنفيذ

(57) مائة قانون للنجاح الإداري، محمد فتحي، ص: 30.
(58) مسند أحمد، 1/ 200
(59) العمال في رعاية الإسلام،ص: 24.
(60) سورة القصص: 50
(61) مقدمة في فلسفة التربية الإسلامية، ص: 189.

والتطبيق وحقيقة الشريعة تظهر في سلوك أبنائها»[62]

رابعاً: عدم مراعاة قيمة الزمن.

إن الإسلام يعلمنا قيمة الزمن، فإذا ضاع خسر الإنسان عمره، والوقت هو أهم مورد يجب الاستفادة منه بشكل جيد لجعل الحياة أكثر إنتاجًا وفعالية[63]، ولهذا كان اهتمام الإسلام بالزمن اهتمامًا عظيمًا، فقد حث على عدم إضاعته، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن علمه ماذا عمل به»[64].

وما دام الأمر كذلك فإن الجيل الذي نريده أن يكون نافعًا محققًا المطلوب في المالية الإسلامية لنفع البلاد والعباد ينبغي أن يفكر ويبحث ويخطط لما هو منضبط لضوابط الزمن، فلا ينبغي إضاعة الوقت في مشاريع لها تأثير ضعيف، ولا ينبني عليها عمل حقيقي؛ فالوقت هو الحياة، فما حياة الإنسان إلا الوقت الذي يقضيه من ساعة الميلاد إلى ساعة الوفاة.

(62) جوانب من الحضارة الإسلامية، عبد الرحمن علي الحجي، ص: 38.

(63) ينظر: فن إدارة الوقت، السويدان ومحمد أكرم العدلوني، ص: 7

(64) سنن الدارمي: بَابُ مَنْ كَرِهَ الشُّهْرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ، رقم: 554.

مقترحات تأسيس مؤسسات علمية وتكوينية وبحثية

المؤسسات المطلوب تأسيسها أو الاستفادة مما هو قائم.

1. مؤسسة تعنى بمتابعة الطاقات وتطورها عبر مراحل العمر، وتضع دليلًا لسير عملها.
2. مؤسسة متخصصة في إعداد الحقائق المعرفية اللازمة.
3. مؤسسة لرصد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
4. مؤسسة أو بنك للمعلومات التي يمكن اعتمادها.
5. مؤسسة تعنى بالتكنولوجيا بمختلف اتجاهاتها واستخداماتها.

تشكيل هاته المؤسسات يقتضيها العقل، لأنه «ليس من المتيسر للإنسان أن يفكر تفكيرًا سليمًا في موضوع ما دون أن تكون لديه البيانات الكافية والمعلومات الضرورية المتعلقة بالموضوع الذي يفكر فيه ولا يستطيع أن يصل بتفكيره إلى نتيجة سليمة دون أن تتجمع لديه الأدلة والبراهين [1]، كما تتمثل قيمة توفير المعلومات في كون أن «النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ودراسة أبعادها يحصل من خلال المعرفة ويؤدي إلى إيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم [2]،سواء كان ما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما يعني ذلك أيضًا «القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان»[3].

ومن هنا فإنه لا ينبغي أن يستهان بهذا، لأن «من المهمات الأساسية التي تواجه المخططين للتقدم الاقتصادي والاجتماعي مهمة توفير وتحليل المعلومات المتعلقة بطبيعة الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة» [4]، لأن أي عمل يفترض به أن يغير شيئًا من الواقع المعاش إلى غيره في المستقبل القريب أو البعيد، سواء كان هذا التغيير في الكم أو الكيف، فلا بد من دراسة الإمكانات والفرص المتاحة ووضع الخطط وتحديد الوسائل التي يرجى أن توصل للمطلوب.

---

(1) – القرآن وعلم النفس،ص: 151.

(2) – ينظر: التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج تطبيقات،ص: 73.

(3) موضوعات في التنمية والتخطيط، مجيد مسعود، دار ابن خلدون، ص: 17 – 18.

(4) – التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مجيد مسعود، عالم المعرفة، رقم 73 / 1984 ص:195.

مشروع إنشاء مسلك للدراسات المتخصصة.

عنوان المسلك: المالية الإسلامية.

التخصص أو التخصصات: دراسة معمقة لقضايا المالية الإسلامية.

المفاهيم المحددة للمسلك: يرتكز التكوين في هذا المسلك على المفاهيم التالية:

- تكوين الطلبة والباحثين في مجال المالية الإسلامية فقهيًا واقتصاديًا وقانونيًا وغيرها.
- تقديم صور المنتوجات المالية الإسلامية وسبل تطبيقها على الواقع.
- تعميق مفهوم المنتوجات المالية وثقافة الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي.
- ضبط المالية الإسلامية من جهة الشرع، مع الإلمام بالعلوم القانونية.
- تأهيل الطلبة لاستكمال تكوينهم في مرحلة الدكتوراه.
- إتاحة المجال لإعداد بحوث ودراسات حديثة في مجال المالية الإسلامية والقضايا المعاصرة.
- تأهيل متخصصين في الاقتصاد الإسلامي للتدريس في مختلف الجامعات.
- إعداد باحثين في المالية الإسلامية للمشاركة بإيجابية في المجامع العلمية والاستشارات الاقتصادية.

شروط الانتساب: ليكون مؤهلًا للانتساب إلى برنامج الماستر، يشترط أن يكون:

- حاصلًا على شهادة الإجازة أو ما يعادلها (سواء في الشريعة أو الدراسات الإسلامية أو الاقتصاد أو التجارة والتسيير أو الأعمال أو إدارة المقاولات أو الرياضيات) معترف بها.

شروط القبول:

- أن يكون الطالب المتقدم للالتحاق ببرنامج الماجستير حاصلًا على تقدير واحد على الأقل في درجة الإجازة من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التخصصات السابقة.
- كشف النقاط عن سنوات الإجازة.
- استيفاء الوحدات التي لها صلة بالتخصص.

مدة الدراسة: للطلبة والطالبات حاملي الإجازات السابقة: سنتان فيهما أربعة فصول.

منافذ التكوين: المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة منها:

- وزارة الاقتصاد والمالية.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- الشركات المختلفة.
- الاستشارات والدراسات
- الجامعات ومراكز التكوين.

فصول الدراسة:

- الفصل الأول: المقومات الأساسية للعقود والحقوق والمقاصد الشرعية والقواعد الفقهية واللغات.
- الفصل الثاني: دراسة العقود وفقه المعاملات وأحكام التعمير والملكية المشتركة.
- الفصل الثالث: أحكام الشياع.
- الفصل الرابع: توثيق العقود والوصايا والمواريث، والمنهجية، والمكتبة، وإعداد الرسالة.

الملف الوصفي:

الفصل الدراسي	لائحة الوحدات	الغلاف الزمني
1	وحدات أساسية: **1 - وحدة النظرية الاقتصادية والنقدية.** ● النظرية الاقتصادية الإسلامية. ● النظرية النقدية والمصرفية والتجربة المصرفية الإسلامية. **2 - وحدة الملكية والعقود.** ● الملكية. ● نظرية العقود. وحدات تكميلية. **3 - وحدة العقيدة.** ● مدخل إلى علم العقيدة. ● عقيدة التوحيد والاقتصاد الإسلامي. **4 - وحدة الأصول والمقاصد** ● أصول الفقه. ● المقاصد الشرعية.	32 48 32 32

الفصل الدراسي	لائحة الوحدات	الغلاف الزمني
1	وحدات التقوية والمنهجية. **5 - وحدة اللغات.** 1-الفرنسية. 2-الإنجليزية.	32
المجموع		192
2	وحدات أساسية **1 - وحدة الفقه.** ● فقه البيوع، والشركات. ● فقه التبرعات. **2 - وحدة التمويل المصرفي الإسلامي.** ● التمويلات المصرفية. ● المصارف والمؤسسات الإسلامية، النظام والخدمات.والإدارة.	64 32

الملف الوصفي:

الفصل الدراسي	لائحة الوحدات	الغلاف الزمني
2	وحدات تكميلية. **3 - وحدة فقه الأخلاق.** ● مدخل إلى علم الأخلاق. ● الأخلاق والاقتصاد.	16
	وحدات التقوية والمنهجية. **4 - وحدة اللغات.** ● مصطلحات اقتصادية باللغة الإنجليزية. ● مصطلحات اقتصادية باللغة الفرنسية.	32
المجموع 2		144
3	وحدات أساسية. **1 - وحدة الأسواق المالية والنقدية.** ● الأسواق المالية. ● الأسواق النقدية.	32
	2 - وحدة فقه الزكاة والوقف. والتسويق الخيري. ● فقه الزكاة. ● فقه الوقف. ● التسويق الخيري.	32

الفصل الدراسي	لائحة الوحدات	الغلاف الزمني
3	وحدات تكميلية. **3 - وحدة الدراسات المقارنة.** ● الشركات والبيوع في الفقه والقانون. ● القانون البنكي. والنظم التجارية. وحدات التقوية والمنهجية. **4 - وحدة البيوع الفاسدة وفقه الشروط.** ● الربا والغرر في المعاملات المالية. ● فقه الشروط والخيارات في الفقه الإسلامي.	32 32
المجموع3		128
4	وحدات أساسية. **1 - وحدة القضايا المعاصرة** ● قضايا فقهية اقتصادية معاصرة. ● المعايير الشرعية. **2 - وحدة فقه النصوص.** ● فقه الأحكام المالية في القرآن. ● فقه الأحكام المالية في الحديث.	48 64

الملف الوصفي:

الفصل الدراسي*	لائحة الوحدات	الغلاف الزمني
4	وحدات تكميلية. **3 - وحدة التأمين.** ● التأمين التجاري. ● التأمين التكافلي أسس وتطبيقات. وحدات التقوية والمنهجية. **4 - وحدة البحث.** ● أساليب البحث ومصادر الدراسات الاقتصادية في الإسلام . ● مشروع تخرج.	16 16
المجموع 4		144

الأنشطة التطبيقية

الأنشطة	المدة الزمنية بالأيام		
	الأشغال الميدانية	المشاريع	التدريب
1: 2:			
المجموع			
المجموع العام			

مشروع إنشاء مركز للأبحاث

مجال البحث العلمي.

يعتبر هذا المجال بمثابة العمود الفقري للمركز بالنظر إلى أهمية البحث العلمي المتخصص الدقيق في المالية الإسلامية، ودوره في رسم الخطط التشريعية المستقبلية في المجال الاقتصادي عمومًا، ويهدف المركز إلى النهوض بالبحث العلمي على مستويين:

1. الأساس النظري.
2. الأساس التطبيقي الذي يركز على معالجة المشكلات المتعلقة بتطبيق المالية الإسلامية من الناحية الشرعية والقانونية والمالية والمحاسبية والضريبية.

ويسعى المركز من خلال هذا المجال إلى الاستفادة من الخبرات العالمية المتاحة والممكنة من خلال:

- تخصيص باحثين دائمين ومتعاونين.
- اعتماد الشراكة مع المؤسسات والأفراد.
- اعتماد مبدأ الاستكتاب.
- تبني الأعمال الجادة ونشرها.

وغيرها من الوسائل الممكنة الكفيلة بالنهوض بالبحث العلمي لخدمة قطاع المالية الإسلامية بكل أبعادها المختلفة وتحقيق أهداف البنك المرسومة.

الرسالة

الإسهام في خدمة المالية الإسلامية محليًا ودوليًا على مستوى المؤسسات من خلال البحث العلمي في مجال الشريعة والقانون والاقتصاد ومختلف الفروع الداعمة كالمحاسبة والضريبة وغيرها وما يقتضيه ذلك من تثقيف ونشر الوعي عبر ورشات العمل والندوات واللقاءات العامة والخاصة.

الضوابط القيمية

يقترح أن يراعي المركز ما يلي:

1. صلاح الأبحاث العلمية التي تقدم حلولًا أو تضبط تصورًا حقيقيًا للموضوع المطروح مع تجنب النظريات والأفكار التي تعتبر غير قابلة للتطبيق.
2. استكتاب خبراء متخصصين ممن يشهد لهم بالخبرة والكفاءة والجدية في البحث من الناحية الشرعية والقانونية والاقتصادية والتسويقية وغيرها.
3. المهنية والمنهجية في إعداد البحوث.
4. مراعاة المقارنات التشريعية.

5. وضع البرامج العلمية والزمنية لتحقيق الأهداف المنشودة.

الأهداف المتوخاة

1. البحث العلمي الدقيق للقضايا المرصودة من لجنة متخصصة في الرصد والاقتراح.
2. مساعدة أصحاب القرار في اعتماد تشريعات قانونية وتنظيمية مختلفة تحقق الأهداف المنشود من إقرار المالية الإسلامية.
3. ربط البحث العلمي بأهداف البنك المرسومة جزئيًا أو كليًا.
4. الإسهام في تنمية باحثين متميزين، وإظهارهم لينتفع بهم الناس والبلاد، عن طريق إشراك أساتذة وطلاب الجامعة والمعاهد والمراكز المختلفة.
5. توثيق الشراكات العلمية مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية في جميع الأنشطة التي يزاولها المركز من أجل الاستفادة من الخبرات والأعمال المنجزة.
6. تنشيط الحراك العلمي عبر عقد ندوات ومؤتمرات وتنظيم ورش عمل ومحاضرات ذات الصلة بنشاط المركز.

الوسائل والآليات

- تحديد العلماء والخبراء والمتخصصين وفق معايير معتمدة.
- تحديد المؤسسات العلمية لعقد الشراكات.
- إنشاء مكتبة علمية تضم الكتب والدراسات والدوريات في مجال المالية الإسلامية.
- تنظيم ملتقيات علمية وورش عمل.
- القيام بأعمال التأليف والترجمة.
- التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة داخل الوطن وخارجه فيما يتعلق

بتحقيق أهداف المركز.

- إنشاء موقع في الشبكة (الإنترنت) يعرِّف بالمركز وأهدافه وأعماله.
- إنشاء بنك للمعلومات العلمية، وتطوير الاتصال ببنوك المعلومات الأخرى، داخل الوطن وخارجه.

وحدات المركز البحثية المقترحة:

يقسم المركز إلى وحدات بحثية بيانها كما يلي:

- وحدة البحوث الاقتصادية المقارنة.
- وحدة البحوث القانونية المقارنة.
- وحدة البحوث الشرعية المقارنة بالقانون.
- وحدة البحوث الشرعية المقارنة بالنظريات الاقتصادية.
- وحدة البحوث التسويقية.
- وحدة للترجمة.
- وحدة المعلومات والنشر.
- وحدة التكنولوجيا.

نماذج من البرامج البحثية الأساسية.

المشروع الأول: ما يتعلق بسوسيولوجيا المستهلك.
المشروع الثاني: تجارب المالية الإسلامية في الإجراءات والمنتجات. وتبدو أهمية أبحاث هذا المشروع في أن التطبيق العلمي هو محك الحكم على الواقع بالإضافة إلى الأهمية القصوى للرصد والتحليل.
المشروع الثالث: دراسات في المواءمة القانونية مع الشريعة.
المشروع الرابع: رصد المشاكل القانونية والاقتصادية والمالية لتطبيق منتجات المالية الإسلامية.
المشروع الخامس: الترجمة للمواضيع التي تدخل في تحقيق أهداف المركز.
المشروع السادس: إنجاز دراسة تقويمية للممارسات البنكية الإسلامية.
المشروع السابع: تحقيق قضايا علمية محل إشكال.